

قرارات

قرار رئيس الجمهورية

بإضافة فقرة جديدة للسادة الثانية من القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٤ بشأن مؤسسة أبنية التعليم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٤ بشأن مؤسسة أبنية التعليم ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى ما اراه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الثانية من القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه فقرة جديدة قبل الأخيرة نصها كالاتي :
" كما يجوز لمجلس الإدارة نذب أحد أعضائه للقيام بأعمال العضو المتدب في حالة غيابه أو في حالة خلو الوظيفة " .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٧٦ (١٩ فبراير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

استلراك

نشرت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المصرية الصادرة بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ في العدد رقم ٧٦ مكرر (ب) غير اعتيادي من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، وقد سقطت سهوا الفقرة الثانية من المادة ٥٢٧ من اللائحة المذكورة ونصها الآتي :

" وينشترط في طالب درجة دكتوراللسفة في العلوم الزراعية أن يكون حاصلًا على درجة ماجستير في العلوم الزراعية أو على درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم الزراعية بدرجة جيد على الأقل . أو درجة البكالوريوس العامة في العلوم الزراعية بدرجة جيد على الأقل في التقدير العام . وجيد جدا على الأقل في مادة التخصص من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة من معهد آخر معترف به من الجامعة " .

ولذا لزم التنويه .

قرار رئيس الجمهورية

بتعيين وكيل لوزارة الأشغال العمومية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١١٩ و ١٤٠ من الدستور ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٧ ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد/ موسى عرفه وكيل وزارة المواصلات ، ووكيل وزارة الأشغال العمومية .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمواصلات تنفيذ هذا القرار ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رجب سنة ١٣٧٦ (٢٢ فبراير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بإنشاء وظيفة وكيل وزارة في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٥٦ - ١٩٥٧

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يعتمد في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦ - ١٩٥٧ قسم ١٥ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ١ (الديوان العام) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتبات) إنشاء وظيفة " وكيل وزارة " بربط ثابت قدره ١٥٠٠ ج سنويا - مع التأشير أمامها بأن يتناول شاغلها مرتباً قدره ١٨٠٠ ج سنويا بصفة شخصية وأن تبنى بحلها من شاغلها الحال .

وتؤخذ تكاليف هذه الوظيفة في المدة الباقية من السنة الحالية من وفور نفس الباب من الفرع المذكور .

مادة ٢ - على وزراء المالية والاقتصاد والأشغال العمومية والمواصلات تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رجب سنة ١٣٧٦ (٢٢ فبراير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر